مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة **٧٦٦٢**

الخميس، ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦، الساعة ١٠/٢٥

نيويورك

الرئيس	السيد غاسبار مارتنس	(أنغولا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيليتشيف
	إسبانيا	السيد غونزاليث دو لينارس بالو
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد فيترينكو
	السنغال	السيد سيك
	الصين	السيد شين بو
	فرنسا	السيدة أودوار
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد سواريث مورينو
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	مصر	السيد محمود
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	نيوزيلندا	السيد تاولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان
	اليابان	السيد أوكامورا

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

تقرير الأمين العام عن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2016/232)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

صون السلام والأمن الدوليين

تقرير الأمين العام عن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2016/232)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/232 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

وبعد التشاور مع أعضاء المجلس، أُذِن لي بأن أصدر البيان التالي بالنيابة عنهم:

”يحيط مجلس الأمن علما بتقرير الأمين العام عن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2016/232).

”ويأسف مجلس الأمن لأن التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات الوطنية والإقليمية بموجب إطار السلام والأمن والتعاون لا يزال محدودا، ويؤكد أهمية التنفيذ الكامل من قبل الدول الموقعة لالتزاماتها الوطنية والإقليمية في ظل إطار السلام والأمن والتعاون، التي لا تزال ضرورية لتحقيق السلام والأمن الدائمين في منطقة البحيرات الكبرى.

”ويكرر مجلس الأمن أهمية التحييد الكامل لجميع الجماعات المسلحة التي تعمل في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا سيما القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، والقوات الديمقراطية المتحالفة، وجماعات الماي – ماي تمشيا مع قرار مجلس الأمن ٢٢٧٧ (٢٠١٦). ويرحب، في هذا الصدد، باستئناف أنشطة التخطيط والعمليات العسكرية المشتركة بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ولواء التدخل التابع لقوة بعثة الأمم المتحدة ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، ويشجع على اتخاذ إجراءات مماثلة بشكل جدي لكي يتسنّى القضاء التام على جميع الجماعات المسلحة التي تعمل في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

”ويدعو مجلس الأمن حكومات جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا ورواندا إلى زيادة تعاونها بما يكفل إعادة المقاتلين السابقين في حركة ٢٣ مارس الموجودين في رواندا وأوغندا، وفقا لإعلاني نيروبي واتساقا مع الالتزامات المتعهد بها بموجب إطار السلام والأمن والتعاون ويكرر التأكيد على أهمية كفالة تنفيذ جميع الأحكام الواردة في الوثائق الموقّعة على نحو سريع وعلى أساس من حسن النية.

”ويشير مجلس الأمن إلى الالتزام الإقليمي بموجب إطار السلام والأمن والتعاون المتعلق بعدم إيواء مجرمي الحرب أو تقديم الدعم إلى الجماعات المسلحة، بما في ذلك تجنيد أفرادها، ويحث جميع البلدان في منطقة البحيرات الكبرى على تنفيذ هذا الحكم من أحكام إطار السلام، فضلا عن بذل جهود متضافرة للتحقيق في أي ادعاءات بشأن ارتكاب الأعضاء السابقين في حركة ٢٣ مارس جرائم خطيرة يعاقب عليها بموجب القانون الدولي ومساءلة المسؤولين عن هذه الأفعال.

”ويرى مجلس الأمن أن الأطفال هم الضحايا الرئيسيون للنزاعات في منطقة البحيرات الكبرى، ويشدد على ضرورة القضاء التام على تجنيدهم في

صفوف الجماعات المسلحة، فضلا عن تمكين الشباب وتعزيز المبادرات المتعلقة بعمالة الشباب على الصعيد الإقليمي.

”ويناشد مجلس الأمن جميع البلدان في منطقة البحيرات الكبرى الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ويشجعها على السعي بنشاط لمساءلة الأشخاص الذين يرتكبون انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني.

”ويرحب مجلس الأمن بإجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية في بعض بلدان منطقة البحيرات الكبرى. غير أنه يشير إلى أن بعض العمليات الانتخابية الأخيرة والجارية في بعض بلدان منطقة البحيرات الكبرى تثير شواغل عميقة إزاء خطر عدم الاستقرار وانعدام الأمن واحتمالات وقوع عنف وانتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني وزيادة تشريد الناس، التي تؤثر في جميع بلدان منطقة البحيرات الكبرى.

”ويحث مجلس الأمن على الدعم الإقليمي للمبادرات التي تهدف إلى تشجيع الحوار الشامل فيما بين مختلف أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني ويشدد على أهمية فتح الحيز السياسي لتمكين المشاركة الكاملة والحرة للأحزاب السياسية السلمية والمجتمع المدني ووسائط الإعلام في العملية السياسية. ويحث مجلس الأمن كذلك على الدعم الإقليمي لتعزيز وتحسين القدرات الخاصة بالانتخابات والحوكمة في بلدان منطقة البحيرات الكبرى. ويدعو المجلس الدول الأعضاء في منطقة البحيرات الكبرى إلى اتخاذ خطوات للتأكد من أن العمليات الانتخابية تعزز السلم والأمن من خلال إجراء انتخابات سلمية وشاملة وذات مصداقية وحسنة التوقيت، تمشيا مع دساتير البلدان والميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحوكمة، حسبما ينطبق.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ إزاء أن استمرار الاستغلال والتجارة غير المشروعة للموارد الطبيعية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يزال محركا للنزاعات في المنطقة. ويحث مجلس الأمن الدول الأعضاء الموقعة على إطار السلام والأمن والتعاون والمنظمات الإقليمية والمجتمع الدولي على تنسيق الجهود الرامية إلى قطع شرايين الحياة الاقتصادية للجماعات المسلحة التي تستفيد من الاستغلال والتجارة غير المشروعة للموارد الطبيعية ومنع استغلال النساء والأطفال في تجارة هذه الموارد.

”ويحيط مجلس الأمن علما بالإطار الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، المقدم إلى المجلس من الأمين العام، الذي يحدد النهج الإنمائي الذي تتبعه الأمم المتحدة دعما لتنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون بموجب ست ركائز: الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، التكامل الاقتصادي والتجارة عبر الحدود؛ الأمن الغذائي والتغذية؛ تنقل الموظفين؛ الشباب والمراهقون؛ العنف الجنسي والجنساني؛ والعدالة ومنع نشوب النزاعات.

”ويلاحظ مجلس الأمن كذلك أن الإطار الاستراتيجي الإقليمي يسعى غلى تحويل الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية إلى استخدام قانوني منظم واستخدام الموارد الطبيعية على نحو أكثر استدامة وتحويلها إلى نواتج إنمائية، مما يعني وجود إدارة شفافة وخاضعة للمساءلة لهذه الموارد، بحيث تدر أرباحا كبيرة للدولة والمجتمعات المحلية.

”ويحيط مجلس الأمن علما كذلك، دون الإخلال باستنتاجات استعراض الولاية المقبل للمبعوث الخاص

للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، بخريطة الطريق التي وضعها المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى والأولويات التي تم تحديدها للعمل الإقليمي.

”ويشدد مجلس الأمن على أن ميثاق عام ٢٠٠٦ بشأن الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى وإطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة يعزز أحدهما الآخر، وهما أداتان بالغتا الأهمية لتحقيق السلام والازدهار على المدى الطويل. ويشدد المجلس على أن إطار السلام والأمن والتعاون يؤسس أن السلام والأمن والتنمية عناصر مترابطة، ويؤكد أهمية تعزيز التعاون الإقليمي، بما في ذلك تعميق التكامل الاقتصادي.

”ويهيب مجلس الأمن بالجهات المانحة المساهمة في تنفيذ الإطار الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى وخريطة الطريق التي وضعها المبعوث الخاص، بوصفها منبرا للشراكة الفعالة في دعم الدول الأعضاء في سياق تنفيذ الالتزامات الوطنية والإقليمية الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للتراعات وتشجيع التنمية الاقتصادية والتعاون وتحقيق السلام الدائم في منطقة البحيرات الكبرى.

”ويثني مجلس الأمن على الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى ويرحب بمؤتمر استثمارات القطاع الخاص الذي عقد في كينشاسا في ٢٤ و ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٦، والذي شارك في تنظيمه مكتب المبعوث الخاص والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى واستضافته حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

”ويؤكد مجلس الأمن كذلك على أنه ينبغي الاستفادة من الزخم الذي ولده مؤتمر استثمارات القطاع الخاص من خلال تفعيل منتدى القطاع الخاص التابع للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى لتحقيق الاستثمارات والتحفيز على إيجاد فرص العمل وسبل العيش بوصفها أدوات فعالة لمنع نشوب التراعات وتوطيد السلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى.

”ويشدد مجلس الأمن على أن إيجاد حلول للحالة السائدة في منطقة البحيرات الكبرى لا يمكن أن يتحقق إلا في إطار منظور إقليمي، وبمعالجة الأسباب الجذرية للتراعات، والعديد منها ذات طابع إقليمي، إيلاء أهمية قصوى للمسائل العابرة للحدود المرتبطة بشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بسبب التدفقات الكبيرة للموارد الطبيعية والمهاجرين واللاجئين وأنشطة الجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية عبر الحدود.

”ويشدد مجلس الأمن على أن التشريد القسري لملايين الأشخاص في منطقة البحيرات الكبرى يشكل سببا أساسيا للتراع، الذي يفضي إلى عدم الاستقرار وانعدام الأمن وعواقب إنسانية وتجاوزات انتهاكات لحقوق الإنسان على الصعيد الإقليمي.

”ويشجع مجلس الأمن المبادرات الإقليمية الرامية إلى زيادة عمالة الشباب وتوفير سبل عيشهم، وذلك من أجل زيادة الاكتفاء الذاتي الاقتصادي للشباب وتطوير مهارات مباشرة الأعمال الحرة لديهم؛ لا سيما المراهقون والشباب المهمشون في المناطق الحدودية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى وأولئك الذين كانوا مرتبطين سابقا بالجماعات المسلحة.

”ويشاطر مجلس الأمن الرأي المعرب عنه في الإطار الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى بشأن الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك الاغتصاب والأشكال

الأخرى من أشكال العنف الجنسي في منطقة البحيرات الكبرى، مع مراعاة الصلة بين مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسلام والأمن ومن أجل تحقيق السلام والمساواة بين الجنسين.

”ويؤيد مجلس الأمن المبادرات الإقليمية المتعلقة بمسألة العنف الجنساني في النزاعات المسلحة بهدف التأثير في متخذي القرارات على الصعيد الإقليمي وصعيد المجتمعات المحلية، بهدف تنفيذ الالتزامات الواردة في إعلان كمبالا للتصدي للإفلات من العقاب على الجرائم الجنسانية على الصعيد القطري، وتعزيز بروز المرأة وتمكينها وقدرتها على التكيف.

”وإذ يسلم مجلس الأمن بالصلة المباشرة بين العدالة ومنع نشوب النزاعات، يدعو بلدان منطقة البحيرات الكبرى إلى مساءلة مرتكبي انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، وأن تدعم على نحو فعال تدابير منع نشوب النزاعات عن طريق إنهاء ثقافة الإفلات من العقاب.

”ويرحب بالجهود التي تبذلها الحكومات الوطنية لعكس هذا الاتجاه عن طريق وضع استراتيجية تسعى إلى تحقيق تحسينات ملموسة في مساءلة المسؤولين عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني وبناء الثقة بين المواطنين والحكومات.

”ويشدد مجلس الأمن على أهمية الجهود المبذولة لبناء السلام من أجل الحيلولة دون الارتداد إلى النزاع ويشجع على التعاون الوثيق بين لجنة بناء السلام والمنظمات الإقليمية ذات الصلة.

”ويحيط مجلس الأمن علما بالأنشطة ذات الأولوية المحددة في الإطار الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى لتعزيز المؤسسات والآليات والقدرات المعنية بمنع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها وبناء السلام من خلال المبادرات العابرة للحدود والشراكات على الصعيد الإقليمي – بما في ذلك المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى ومنظمات المجتمع المدني؛ وتعزيز الجهود الإقليمية المتعلقة بزيادة الضوابط المفروضة على جانب العرض في تجارة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي تشكل مساهما رئيسيا في النزاع في منطقة البحيرات الكبرى؛ وتعزيز التعاون القضائي – بما يشمل إنفاذ القانون، وموظفي حرس الحدود، ودوائر النيابة العامة، والهيئات القضائية والمهنة القانونية، وخاصة من خلال تحسين التعاون بين الحكومات ومؤسسات العدالة والمجتمعات المحلية – لا سيما في المناطق الحدودية في منطقة البحيرات الكبرى.“

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2016/2.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.